



## منتدى الأعمال المصرفية في الشرق الأوسط

3 نوفمبر 2019

الضيوف الكرام  
السيدات والسادة،،،،،  
أسعد الله صباحكم

إنه لمن دواعي سروري أن أشرك في هذا المنتدى الذي يهدف إلى تعزيز فهمنا لكيفية تشكيل الممارسات والسياسات المصرفية لاقتصادنا ومجتمعنا.

يعد إنشاء اقتصاد مستدام ومتنوع والحفاظ عليه ركيزة مهمة في رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة على المدى الطويل. ويتطلب الاقتصاد القوي والمتنوع نظاماً مصرفياً قوياً وقادراً على تحمل الصدمات، إلى جانب الوساطة المالية الناجعة والرقابة الفعالة.

تؤدي المصارف دوراً بارزاً في تسهيل الأنشطة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي غير المتصل بالطاقة. وبفضل ما يحظى به الاقتصاد من تنوع هنا في دولة الإمارات العربية المتحدة، ازداد دور القطاع الخاص في دعم اقتصادنا زيادةً تدريجية، مدعوماً بقطاع مالي نشط.

تشير أحدث التوقعات من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى أن الاقتصاد مستمر في الانتعاش، حيث يُتوقع أن يبلغ إجمالي النمو 2,4 ٪ في عام 2019، بما في ذلك نمو بنسبة 1,4 ٪ في القطاعات غير المتصلة بالطاقة ونمو بنسبة 5 ٪ في قطاع الطاقة.



في ضوء ما ذكرته للتو، أود أن أشاطركم لمحة موجزة عن أحدث مؤشرات القطاع المصرفي الإماراتي، إضافةً إلى مبادرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وإنجازاته في دعم القطاع المصرفي والنمو المستمر لاقتصاد البلاد.

.....

يُعدّ القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة الأكبر في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يبلغ إجمالي الأصول فيه 824 مليار دولار أمريكي (3022 مليار درهم إماراتي) اعتباراً من سبتمبر 2019.

اتسم نمو القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بمؤشرات تعكس متانة الوضع المالي، وتشهد على ذلك كفاية رأس المال الإجمالي ومعدلات كفاية رأس المال من المستوى 1 بنسبة 17.7 % و 16.5 %. ويذكر أن كلا المعدلين أعلى بكثير من المعدلين اللذين تنص عليهما المتطلبات التنظيمية وهما 13% و 8,5% على التوالي. علاوةً على ذلك، ما زال النظام المالي يتمتع بسيولة عالية، حيث تبلغ نسبة الأصول السائلة المؤهلة 17,6%، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات التنظيمية والبالغ 10%.

جاء النظام المالي في الإمارات العربية المتحدة في المركز الحادي والثلاثين من بين 141 دولة، وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2019. إضافةً إلى ذلك، تقع جميع التصنيفات الائتمانية للمصارف الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن المستويات "A" أو بالقرب منها وفق ما حددته ثلاث وكالات تصنيف رئيسية.

ازدادت الودائع بنسبة 4,3 % على أساس سنوي حتى سبتمبر 2019، مدفوعة في المقام الأول بزيادة ودائع المقيمين بنسبة 5,9 % على أساس سنوي، بينما حافظ نمو الائتمان على قوته، حيث نما بنسبة 5 % خلال الفترة نفسها.



بشكل عام، حافظ القطاع المصرفي الإماراتي على ربحيته، حيث ارتفع صافي الأرباح بنسبة 9.9% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2018 لـ 41 مليار درهم. وبقي العائد على الأصول (ROA) ثابتاً عند 11,5% في عام 2018 وارتفع إلى 12,8% في نهاية الربع الثالث من عام 2019.

على سبيل التأكيد: توضح مؤشرات أداء القطاع المالي قوة النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومرونته.

ولكن، باعتبارنا مجتمعاً مصرفياً، يجب ألا نفرط في شعورنا بالرضا في ظل عدم الاستقرار العالمي والتباطؤ الاقتصادي في العديد من الأسواق الناضجة.

....

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن التوطين ورعاية شبابنا يقعان في صميم أنشطتنا عندما اعتمدنا استراتيجية التوطين تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر عام 2015.

تشير أحدث البيانات إلى أن 26,1% من القوى العاملة في القطاع المصرفي من الإماراتيين. وبرأينا، يمكن أن يحتضن هذا القطاع المزدهر المزيد من الإماراتيين، وإننا نهدف إلى تحقيق زيادة في عددهم بما لا يقل عن 40% في السنوات الثلاث المقبلة. سيتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق نظام النقاط لضمان توزيع معقول لأولئك العاملين بين المصارف على أساس حجمها.

يراعي نظام النقاط أيضاً المواقع التي يشغلها الإماراتيون في التسلسل الإداري للمؤسسات. ويبلغ عدد النقاط المستهدفة الذي نسعى لبلوغه بنهاية هذا العام 29736 نقطة، وقد أنجزت المصارف حتى الآن 28050 نقطة.

نراقب عن كثب التقدم الذي تحرزه المصارف ومبادراتها الرامية إلى إنجاز التوطين، وأودّ أن أؤكد هنا أن بعض الكيانات بحاجة إلى تسريع وتيرة توظيفه الإماراتيين وتطويرهم.

.....

يوصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رصد تدابيرها وتعزيزها بغرض:



ضمان أمان نظامنا المصرفي وسلامته.  
حماية مصالح المودعين، مع تعزيز الشفافية والمعاملة العادلة.  
و  
تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية بمراتبها مركزاً مالياً دولياً.

.....

لتحقيق هذه الأهداف، شرع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في تنفيذ عدد من المبادرات، بما في ذلك تطبيق الإشراف المستند إلى المخاطر، وذلك بما يتوافق مع مبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي الفعال.

تماشياً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح مركزاً مالياً معترفاً به دولياً، وبصفتها عضواً مراقباً في لجنة بازل للإشراف المصرفي، نفذ المصرف المركزي لوائح بازل 3 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتضمن ذلك لوائح التعرض الكبير عام 2013 ولوائح مخاطر السيولة عام 2015 ولوائح رأس المال عام 2017. شارف تنفيذ إطار عمل بازل 3 لرأس المال في الإمارات العربية السعودية على الانتهاء، وذلك مع نشر المعايير والإرشادات التفصيلية في شهر يونيو 2019.

ويُقدّر التأثير الإجمالي لتنفيذ لوائح رأس المال المتوافقة مع إطار عمل بازل 3 على نسب المستوى 1 من الأسهم المشتركة لكل المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة بأقل من 100 نقطة أساسية.

أنجز نصف هذا التأثير في عام 2018، بينما سيري النصف الثاني بحلول الربع الثاني من عام 2020. ويمنح ذلك القطاع المصرفي الوقت لاعتماد اللوائح الجديدة.

وبفضل المستويات العالية لرأس المال والسيولة، لم يسبب تنفيذ معايير بازل 3 ضغطاً كبيراً على المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة.



.....

إضافةً إلى ذلك، يجري إنشاء فرق متخصصة للإشراف على أمن معلومات مكافحة غسل الأموال والسلوك السوقي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وسينضم إلى هؤلاء المتخصصين فريق من المحللين الكمييين الذين سيدرسون النماذج التي تستخدمها المصارف حالياً، بما فيها IFRS9.

بعد مشاورات واسعة النطاق في أوساط القطاع المصرفي، نُشرت لائحة حوكمة شركات خاصة بالمصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أغسطس. ويعد هذا تطوراً كبيراً يؤكد أهمية ثقافة الحوكمة الرشيدة والكفاءة المنتظرة من كبار الموظفين الذين يديرون المصارف ويشغلونها.

.....

يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع القطاع المصرفي لمواصلة تطوير التمويل الإسلامي، وذلك بما يتماشى مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في أن تصبح مركزاً دولياً رائداً للتمويل الإسلامي.

وفي الوقت الراهن، تمثل المصارف الإسلامية نسبة 18,7% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة، بينما بلغت نسبتا تمويلها الإجمالي وودائعها 21,4% و22% على التوالي من القيمة الإجمالية، وذلك اعتباراً من شهر سبتمبر 2019.

يتضمن الإطار المقترح من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن التمويل الإسلامي لوائح وتحسينات جديدة لدعم البنية التحتية، إضافةً إلى التدريب والتعليم. وهو يحدد الأهداف على المدى المتوسط والطويل لتطوير بيئة عالية المستوى ومتوافقة لتشجيع التمويل الإسلامي وتسهيله في دولة الإمارات العربية المتحدة.



سيضمن الإطار التنظيمي الثنائي الناتج معايير تحوطية معترفاً بها دولياً للمصارف الإسلامية.

سيتم إشراك أصحاب المصلحة من القطاعات المحلية للمساعدة في تحديد إطار العمل والبنية التحتية للسوق والتحسينات اللازمة لنمو هذا القطاع.

تدعم هذه المبادرات، جنباً إلى جنب مع عملنا المتواصل الرؤية الوطنية للنمو المستمر والقادر على تحمّل الصدمات للتمويل الإسلامي في البلاد.

يعدّ تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة أولوية قصوى لدى المصرف المركزي، حيث لا يحظى هذا القطاع بالقدر الكافي من الخدمات من مصارفنا فيما يتصل بتأمين التمويل المناسب.

ولحشد مزيد من الدعم لهذا القطاع الحيوي من حيث إيجاد فرص العمل والتنويع وتعزيز الصادرات، أطلقنا في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مسحنا الأول عن الشركات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. شمل هذا المسح عيّنة كبيرة من الشركات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة المتنوعة والتي تنتمي إلى قطاعات مختلفة. وقد انتقينا عينة متنوعة من حيث أحجام الشركات ومواقعها وأسلوب ملكيتها بقصد تمثيل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة على نحو مناسب.

ومن شأن هذا المسح أن يوفر معلومات قيّمة وكمية بغرض استخدامها كأساس للبحث الذي يجريه المصرف المركزي باستمرار عن "عوامل تمكين حشد المزيد من الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف قيود التمويل"، والذي يركز على القيود المالية التي تعرقل قدرة هذه الشركات على النمو بناءً على القوى السوقية الحالية. وقد صمّم هذا المسح أيضاً لإلقاء الضوء على القيود الرئيسية التي يعدها المقرضون عوائق هامة تحول دون تأمين التمويل من المصارف وصناديق التنمية.



وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية التعاون القائم حالياً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لدينا لوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية لتطوير الشركات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العوامل التي تمكّن من تعزيز قابلية هذا القطاع لتلقي التمويل من المصارف مع ضمان استدامة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للقيادة والمتمثلة في إقامة اقتصاد قائم على المعرفة ومتنوع وموجّه نحو التصدير استعداداً لعصر "ما بعد النفط".

..... خطط مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتأسيس مكتب للتكنولوجيا المالية في المستقبل القريب بهدف مواصلة الابتكار المالي في القطاع المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بدعم من السلطات الوطنية.

وستمثل الأهداف الرئيسية لمكتب التكنولوجيا المالية التابع لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ترسيخ مكانة المصرف كهيئة تنظيمية مسؤولة عن التنسيق، والجهة التي تعدّ المتطلبات التنظيمية الخاصة بالتحوط والسلوك السوقي وتعمل على تمكين أنشطة التكنولوجيا المالية وتسهيلها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وضع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي استراتيجية للتكنولوجيا المالية وخريطة طريق تضم خمس ركائز استراتيجية للمساعدة في بناء بيئة التكنولوجيا المالية.

الأولى هي البحث وتقديم المشورة وتطبيق حلول التكنولوجيا المالية لتلبية احتياجات القطاع المصرفي.

والثانية تأسيس واجهة تنظيمية بين المشاركين في السوق والوظائف التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

أما الثالثة فهي تبادل أفكار التكنولوجيا المالية وتيسير المشاريع المشتركة بين السلطات الرئيسية وأصحاب المصلحة.



الرابعة: تلبية الاحتياجات المتنامية للتكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والخامسة إنشاء نموذج شراكة مع السلطات التنظيمية الرئيسية عبر الحدود وأصحاب المصلحة.

إن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على يقين من أن القطاع المصرفي والاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة سينتفعان من الابتكار المالي شريطة تحقيق التوازن الصحيح بين الابتكار والتكنولوجيا.

تأكيداً على أهمية ملف التوطين ورعاية الكفاءات الوطنية الناشئة وتماشياً مع استراتيجية التوطين حسب توجيهات مجلس الوزراء الموقر في العام 2015، يتصدر هذا الملف قائمة أولوياتنا

وفيما تشير أحدث البيانات في هذا الصدد، إلى أن مواطني الدولة يشكلون 26.1% من إجمالي القوى العاملة في النظام المصرفي، إلا أننا نؤمن بقدرة القطاع المزدهر على استيعاب مزيدٍ من الإماراتيين، ومن ثم فإن هدفنا ينصب على رفع هذه النسبة إلى 40% على الأقل خلال السنوات الثلاث المقبلة. الأمر الذي يمكن تحقيقه عبر تطبيق نظام النقاط لضمان توزيع معقول للمواطنين على البنوك، استناداً إلى أحجامها.

ويأخذ نظام النقاط في اعتباره أيضاً وضعية المواطنين الإماراتيين في التسلسل الهرمي للمؤسسة. وبينما يبلغ عدد النقاط المستهدف تحقيقها بنهاية هذه السنة 29,736 نقطة، تمكنت البنوك حتى تاريخه من تحقيق 28,050 نقطة.

ونراقب عن كثب التقدم الذي تحرزه البنوك ومبادراتها في اتجاه رفع نسبة التوطين، وأود التأكيد على أن بعض المؤسسات لا زالت بحاجة إلى تسريع وتيرة توظيف المواطنين وتطوير قدراتهم.

وقبل أن أختم كلمتي هذه، أود أن أؤكد بأنه وبينما يواصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة أداءه القوي، يتعين علينا أن نبقي متيقظين إزاء مخاطر عدم التيقن الناشئة على الصعيد العالمي، والتباطؤ الاقتصادي المترامن، من خلال التحوط ضد انتقال هذه الآثار إلى أنشطتنا، ومبادراتنا، وسياساتنا.

أشكركم جميعاً وأتمنى لكم يوماً سعيداً